



المقالة



الرقم: ١

العنوان: نظرة في كتاب «العودة إلى الإسلام» للمنصور الهاشمي الخراساني

الكاتب: السيّد محمّد صادق جواديان

التاريخ: ١٤٣٦/٣/٦



في الآونة الأخيرة، تمّ نشر كتاب مبتكر ومليء بالنقاط المهمّة في مجال الدّراسات الإسلامية تحت عنوان «العودة إلى الإسلام» من تأليف المنصور الهاشمي الخراساني، أثار ردود فعل مختلفة بين مثقفي بعض الدّول الإسلاميّة. إنّ محتوى هذا الكتاب، الذي تمّ تأليفه بأسلوب علمي واستدلالي، واستناداً إلى اليقينيّات الإسلاميّة وما هو مسلمّ به بين جميع المسلمين من مختلف المذاهب، هو نقد للقراءة الرسميّة والشائعة للإسلام وتقديم قراءة مختلفة ومتحرّرة من المذاهب له تحت عنوان الإسلام الخالص والكامل.

في هذا الكتاب، يبيّن المؤلّف أولاً معيار المعرفة، ويعتبر الضرورة والوحدة والبداهة خصائصه الثلاث، وبعد العديد من الدراسات والمناقشات، يعتبر العقل مصداقاً له،

ويؤكد أنّ جميع المعارف لا بدّ أن تنتهي إلى العقل. بالطبع، إنّه يعتبر العقل مختلفًا عن الفلسفة، ويعتقد أنّ معيار المعرفة هو العقل العقلائي، وليس العقل الفلسفي. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر النزاع الذي مضى عليه ألف عام حول مبدأ الحسن والقبح بين الأشاعرة والعدلية، نزاعًا لفظيًا ناشئًا عن عدم انتباههم إلى الطبيعة التكوينية والتشريعية لأمر الله ونهيه، ويعتقد أنّ العقل والشرع كلاهما من أفعال الله، وهناك وحدة جوهرية بين أفعال الله، ولا يوجد فيها تضادّ أو تناقض.

ثمّ يمضي في تبين موانع المعرفة، ويذكر الجهل والتقليد والأهواء النفسية والنزعة الدنيوية والتعصب والتكبر والنزعة الخرافية كأهمّ مصاديقها، وتحت كلّ منها يتناول الباثولوجيا التاريخية لعقائد المسلمين وأعمالهم، ونقد أسسهم الفكرية من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم حتى الآن، ويشرح البدع والانحرافات الشائعة ويكتشف جذور مشاكل العالم الإسلامي.

ويعتبر في جزء من كتابه أنّ عدم معرفة المسلمين الصحيحة والكاملة بالاسلام هو أهمّ سبب لاختلافهم وانحرافهم ويذكر عوامله وأصوله المختلفة؛ كما أنّه يعتبر عدم معرفتهم الصحيحة والكاملة ببعضهم البعض وبأعدائهم، سببين آخرين لذلك.

من أهمّ القضايا التي تمّ تحديدها في هذا الكتاب هي التقليد. يعتبر المؤلف تقليد السلف وتقليد الحكّام الظالمين بمعنى اتّباعهم سببًا لانحطاط الثقافة الإسلامية، ويضفي الشرعية على انتفاضة المسلمين ضدّ الحكومات الإستبدادية والتابعة، حتّى لو ادّعت أنّها إسلامية؛ كما أنّه لا يعتبر فقط أنّ تقليد الكفار بمعنى اتّباع الأفكار والأنماط غير الإسلامية لا يؤدي إلى التقدّم الماديّ والدنيوي للمسلمين، بل يعتبر أيضًا أنّه يؤدي إلى سقوط ثقافتهم وحضارتهم. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر تقليد أكثرية الناس عملاً خاطئًا، وبعد رفض اعتبار الإجماع والشهرة كأدلة شرعية بالنظر إلى طبيعتهما الظنّية، يوجّه انتقادات للديمقراطية من الناحية النظرية، ويعتبرها غير ناجحة خاصّة في المجتمعات التي لم يحصل أكثرية أهلها على ما يكفي من النموّ العقلي.

كما يرفض تقليد العلماء لأنه مفيد للظن، والظن ليس حجة في الإسلام، ويعتبره من أسباب الخلاف بين المسلمين منذ زمن قديم حتى الآن. ثم يعتبر الاجتهاد بالمعنى المصطلح عليه وهو استنباط الحكم من الأدلة الظنيّة أيضًا غير مجزئ، ويرى من الضروريّ إيجاد طريقة أخرى للحصول على اليقين.

فيما يلي، ينتقد المؤلف نظريّة الولاية المطلقة للفقهاء بشكل أساسي، ويعتبرها غلوًا في العلماء، ويرفض إمكانها من الناحية العقلانيّة؛ لأنه وفقًا للمؤلف، الطاعة غير المشروطة لشخص قد يأمر عن قصد أو عن غير قصد بغير الحقّ، تتعارض مع حكم العقل والشرع. كما أنه بالنظر إلى عواقب الاعتقاد بالولاية المطلقة للفقهاء، يذكّر بأنّ الطاعة غير المشروطة لغير المعصوم وإعطاء سلطات المعصوم له هي عادة مصدر فتن مختلفة ومفاسد كبيرة مثل الاستبداد السياسي، وهذا سبب آخر لتجنّب هذا الاعتقاد. طبعًا من الواضح أنّ هذا الرأي النقديّ للمؤلف، رغم أنّه أثار ردود فعل سياسيّة وأمنيّة حادّة في بعض الدّول الشيعيّة، وخاصّة إيران، هو رأي علميّ تمامًا ويشبه رأي بعض علماء الشيعة الكبار مثل الشيخ الأنصاري والآخوند الخراساني وأبو القاسم الخوئي، وليس له طابع سياسيّ أو مضادّ للأمن على الإطلاق.

المؤلف، فيما يلي، يعتبر النزعة الخرافيّة عاملاً مؤثّرًا في عقائد المسلمين وأعمالهم، وينتقد بعض الصوفيّين للترويج لها، ويعتقد أنّ دورهم بارز في نشر اللاعقلانيّة والتدنيّ الذوقيّ والشعريّ بين المسلمين؛ كما يذمّ العديد من الشعراء على تأليفهم أشعارًا جميلة غير صحيحة تتعارض مع تعاليم الأنبياء، ويعتبرهم منافسين وخصوصًا كالسحرة للأنبياء يصدّون الناس عن سبيل الله بـ«زخرف القول» و«لهو الحديث».

القضية الأساسيّة والمهمّة الأخرى التي تناولها المنصور الهاشمي الخراساني في كتابه المختلف والمثير للجدل «العودة إلى الإسلام»، هي قضية الحكومة الإسلاميّة. في رأيه، الحكم على الناس لله وحده، ولا حقّ لأحد غيره في الحكم عليهم، وهو يمارس حكمه عليهم من خلال اتّخاذ نائب عنه يسمّى «خليفة».

لذلك، فإنّ أساس تشكيل الحكومة الإسلاميّة وشرعيّتها السياسيّة هو إذن الله الخاصّ والمحقّق الذي لا يوجد لأيّ من الحكّام الحاليين في العالم الإسلاميّ وبالتالي، فإنّ حكومة أيّ منهم لا تعتبر حاليًا حكومة إسلاميّة. إنّه يعتبر أنّ احتياج الحكومة الإسلاميّة إلى تعيّن الحاكم من عند الله بشكل عينيّ وقطعيّ هو من القضايا الواضحة والضروريّة في الإسلام والأديان الإبراهيميّة الأخرى، بحيث أنّه لا مجال للجدال في ذلك. بالطبع، يعتقد المؤلّف، على عكس جميع علماء المسلمين من جميع المذاهب الإسلاميّة، أنّه من الممكن للناس الوصول إلى مثل هذا الحاكم؛ لأنّ سبب عدم تمكّنهم من الوصول إلى مثل هذا الحاكم، خلافًا لتصوّرهم، ليس حكمة الله، ولكن تقصيرهم في توفير الشروط اللازمة للوصول إليه، وكلّما استوفوا هذه الشروط في عمليّة عاديّة وطبيعيّة تمامًا، يتحقّق لهم الوصول إليه. لذلك، فإنّ عدم وصولهم إليه لا يعتبر عذرًا مبرّرًا لاختيار حاكم غيره من قبلهم؛ لأنّه، من ناحية، نظرًا لإمكانيّة وصولهم إلى حاكم عيّنه الله، لا توجد حاجة لاختيار حاكم غيره، ومن ناحية أخرى، فإنّ عدم وصولهم إلى هذا الحاكم يرجع إلى تقصيرهم وبالتالي، لا يمكن أن يكون عذرًا مبرّرًا لاختيار حاكم غيره من قبلهم، وإن كان الظاهر عدم محيص لهم من ذلك. بناء على هذا، لا يمكن الحكومة الإسلاميّة إلا بحكومة خليفة الله في الأرض، ولا يمكن حكومة خليفة الله في الأرض إلا بإرادة وفعل من الناس.

في مكان آخر من كتاب «العودة إلى الإسلام»، يعتبر الخراسانيّ أنّ إقامة الإسلام مفيدة وفعّالة فقط في شكلها الخالص والكامل، ويعتقد أنّ إقامة جزء منه بمفرده أو مختلطًا مع غيره ليست فقط غير مفيدة وغير فعّالة، بل قد تكون ضارّة وخطيرة، وهذا مخالف لتصوّر معظم المسلمين الذين يحسبون أنّ إقامة جزء من الإسلام أيضًا مرغوب فيها. إنّه يشبّه الإسلام بنظام واحد ذي أجزاء مترابطة إذا لم يعمل أحد أجزائها تفقد الأجزاء الأخرى كفاءتها ويفشل النظام بأكمله. لذلك، ليس أمام المسلمين خيار سوى إقامة الإسلام كلّه في شكله الخالص، وهذا أمر لا يمكن تحقيقه إلا في ظلّ تعليم خليفة الله في الأرض.

القضية الأساسية والمهمة الأخرى في هذا الكتاب هي أنّ المؤلف يعتبر تطبيق الحدود والعقوبات الإسلامية مشروطًا بتطبيق جميع الأحكام العامة والسياسية للإسلام، ويعتقد أنّ تشريع هذه الحدود والعقوبات تمّ بالنظر إلى حكومة خليفة الله في الأرض وبالتناسب مع الزمان والمكان الذي يتمّ فيه تطبيق سائر أحكام الإسلام كعوامل رادعة. لذلك، فإنّ تطبيق هذه الحدود والعقوبات في زمان ومكان آخر غير عادل وغير مناسب؛ خاصّة بالنظر إلى أنّ أحكام الإسلام، من وجهة نظر المؤلف، مترابطة ومتشابكة وتؤثر على بعضها البعض وتتأثر ببعضها البعض. من الواضح أنّ هذا الرأي أيضًا، على الرغم من أنّه يشكّل تحدّيًا كبيرًا لعلم الحقوق وأساس تطبيق القوانين الجزائية، هو رأي علمي بحث ينبع من الأسس الفكرية الخاصة بالمؤلف.

المنصور الهاشمي في جزء آخر من كتاب «العودة إلى الإسلام» يعتبر اختلاف المسلمين وحاكمية غير الله والإختلاط بالأُمم والثقافات غير الإسلامية وظهور المذاهب وتنافسها مع بعضها البعض والإنحطاط الاخلاقي ومنع الأعداء من أهمّ موانع إقامة الإسلام الخالص والكمال من بعد النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم حتّى الآن، ويتحدّث عن كلّ واحد بالتفصيل وبنظرة تاريخية واثولوجية ومتحررة من المذاهب.

كما يعتبر النزعة الحديثية أحد موانع معرفة الإسلام الخالص والكمال وإقامته من قبل المسلمين؛ لأنّه في رأيه، الحديث بمعنى خبر ظنيّ عن سنّة النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، نظرًا لعدم حجّية الظنّ في الإسلام، ليس معتبرًا ولا يكفي الإستناد إليه لاستنباط عقيدة أو حكم. إنّه يعتقد أنّ استثناء الظنّ الناشئ عن الحديث من سائر الظنون لا دليل له؛ لأنّ عدم حجّية الظنّ من الأحكام العقلية، والأحكام العقلية لا تقبل استثناء. لذلك، ليس هناك اعتبار إلا للحديث المتواتر الذي كثر رواته وأدّى إلى اليقين، وهذا في حين أنّ مثل هذا الحديث قليل جدًّا وغير متاح بما فيه الكفاية. مع ذلك، من وجهة نظر المؤلف، فإنّ حلّ هذه المعضلة ليس الرجوع إلى الحديث غير المتواتر، بل الرجوع إلى خليفة الله في الأرض،

وإذا لم يكن من الممكن الرجوع إليه في الوقت الحاضر، فذلك بسبب تقصير الناس في توفير مقدماته ومن ثم، ليس عذرًا مبررًا لهم للرجوع إلى الحديث غير المتواتر. يعتقد الهاشمي الخراساني أنّ الناس بتقصيرهم في اتّخاذ الترتيبات اللازمة للوصول إلى خليفة الله في الأرض قد أوقعوا أنفسهم في مأزق حتّى صاروا كمن لا خيار له، وليست حالتهم هذه من عند الله حتّى تكون في تعارض مع لطفه. مع ذلك، فإنّه يعتقد أنّ الناس يمكنهم الخروج من هذه الحالة؛ لأنّ وصولهم إلى خليفة الله في الأرض ممكن عندما يضمنون أمنه؛ كما أنّ حاكميّته عليهم ممكنة عندما يضمنون نصرته وطاعته.

يعتبر المنصور في جزء آخر من كتابه أنّ الإسلام يعني التسليم لله وهو يتجلّى في تصديق نبيّه الخاتم ويعتقد أنّ أتباع كلّ نبيّ يعتبرون مسلمين حتّى يأتيهم النبيّ التالي، وبعد أن يأتيهم النبيّ التالي فإن يصدّقوا به يبقوا على إسلامهم وإن يكذبوا به يرتدّوا عن إسلامهم. المؤلّف في هذا الجزء من كتابه، بعد تعريف النبيّ الخاتم وإثبات نبوّته، يبيّن مكانة القرآن والسنة وينبّه على نقاط مهمّة وأساسيّة جدًّا في هذا الصدد. إحدى هذه النقاط هي عدم إمكان نسخ القرآن وتخصيصه وتعميمه بالسنة؛ نظرًا لأنّ شأن السنة هو تبيين القرآن فحسب ولا يمكن أن تتعارض معه بأيّ وجه من الوجوه؛ كما أنّها ظنيّة في أكثر الحالات وليس لديها القدرة على التعارض مع القرآن اليقينيّ، بل في الحالات التي يمكن اعتبارها متواترة أيضًا، ليست متواترة بقدر القرآن ولذلك، لا تصل إلى مستواه حتّى تنسخه أو تخصّصه أو تعمّمه.

يعتبر المؤلّف في جزء آخر من كتاب «العودة إلى الإسلام» أنّ سنة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم حجة وقابلة للتّابع إلى الأبد، لكنّه يعتقد أنّ الوصول إليها بشكل يقينيّ كان في أكثر الأحيان ممكنًا لأهل زمانه وليس ممكنًا للأجيال القادمة ومن ثم، فإنّ الأجيال القادمة يحتاجون إلى مرجع آخر للتّيقن من سنة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وهو خليفة الله في الأرض الذي يعتبر خليفة النبيّ في تنفيذ أوامر الله وهو بطبيعة الحال متاح دائمًا للناس مثل القرآن. المؤلّف،

بعد فحص النصوص الإسلاميّة القطعيّة المشتملة على آيات القرآن وأحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلّم المتواترة، يثبت بطريقة متقنة وقابلة للقبول من قبل جميع المسلمين وبعيدة عن أيّ توجه مذهبيّ، أنّ الخلفاء بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلّم اثنا عشر رجلاً من أهل بيته أول ثلاثة منهم عليّ والحسن والحسين وآخرهم المهديّ. ثمّ يقوم بدراسة قضية المهديّ ودوره في تحقيق المثل الأعلى للإسلام وهو العدل العالميّ، ويقدم في هذا الصدد تفاصيل دقيقة وعميقة هي بديعة وغير مسبوقة بالكامل. على سبيل المثال، فإنّه خلافاً للآخرين الذين يعتقدون أنّ ظهور المهديّ يعتمد أولاً على إرادة الله وفعله ويتوقّف على حكمته، يعتقد أنّه يعتمد أولاً على إرادة الناس وفعلهم ويتوقّف على استعدادهم ويؤكّد بشكل صريح وحاسم أنّ وصولهم إلى المهديّ ممكن وبالتالي، يجب عليهم أن يفكروا فقط في حفظه ودعمه وطاعته وأن لا يشتغلوا بالحفظ والإعانة والطاعة لأحد غيره كائناً من كان.

يبين الهاشمي في تكملة كتابه أهمّ مبدأ في الإسلام وهو التوحيد ويقسّمه إلى ثلاثة أقسام: التوحيد في التكوين والتوحيد في التشريع والتوحيد في التحكيم أو الحكم شارحاً لكلّ منها بالتفصيل. ثمّ يقوم بتبيين سائر أصول عقائد الإسلام وأحكامه ويعيد تعريف كلّ منها بطريقة بديعة؛ كما يفتح أبواباً جديدة في الزكاة والحجّ والجهاد لأهل الفقه، ينفّث من كلّ باب أبواب أخرى.

بهذه الطريقة، فإنّه مستنداً إلى القواعد العقليّة الواضحة ومستشهداً بالنصوص الشرعيّة القطعيّة التي ليست سوى آيات القرآن وأحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلّم المتواترة، يعيد تعريف عقائد الإسلام وأحكامه ويقدم قراءة جديدة ومختلفة له يمكن اعتبارها مدرسة وأيديولوجية إسلاميّة قادرة على إحداث ثورة في موقف ونهج مسلمي العالم وتمهيد الطريق لوحدتهم وتقاربهم في المستقبل القريب وتغييرات كبيرة وأساسيّة في هياكلهم السياسيّة والثقافيّة.

نحن نوصي جميع مسلمي العالم وخاصّة أهل العلم بقراءة هذا الكتاب الهامّ والمؤثّر، ونتوقّع منهم ومن مسؤولي الدّول الإسلاميّة التحلّي بالصبر والحلم

اللازمين في التعامل معه، مراعاة لحرية الفكر والتعبير، والتزامًا بالأخلاق الإسلامية وآداب المناقشة العلمية، وتجنبًا للمواجهات المتسرعة واللاعقلانية مع الفكر والمفكرين.

المقالة اللاحقة

تنبيه: هذه مقالة أرسلها إلى الموقع أحد المستخدمين، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر المكتب.

الموقع الإعلامي لمكتب المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى



* الرجاء النقر على الرابط الذي تريده.

فيسبوك

تويتر

انستغرام

رابطه الموضوع افعل